https://t.me/rawaigulum

شرح الهدهدي على متن أم البراهين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شهد بوجوده جميع الكائنات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ المبعوث بالآيات الواضحات، على آله وصحبه والتابعين لهم في الكرامات[١] إلى يوم الدين.

(الحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رَسُول الله)

الحمد هو الثناء باللسان بالجميل من الأوصاف أو الأفعال كالعلم والجود بالمنن، وهو ضدُّ الذم الذي هو الثِناء بالقبيح من الأوصاف والأفعال كالجهل والبخل.

فمعنى «الحمد لله»: الثناء بالجميل واجبٌ لله، ويستحيل في حقه تعالى الوصف بالنقص. و«الله»: اسم للذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد. و«الصلاة» من الله على نبيه زيادة تكرمة وإنعام. و«السلام» زيادة تأمين له وطيبُ تحيةٍ وإعظام. و«رسول الله» هنا هو سيدنا محمد ﷺ.

[أقسام الحكم العقلي]

(اعْلَمْ أن الحُكْمَ العقْليَّ يَنْحَصِرُ في ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ: الوجوبِ، والاسْتِحَالَةِ، والجَوازِ. فَالواجِبُ: مالا يُتَصَورُ في العَقْل عَدَمُهُ. والمُسْتَحِيلُ: مالا يُتَصَورُ في العَقْل وجودُهُ. والجَائِزُ: ما يَصِحُّ في العَقْل وجودُهُ وعَدَمُهُ).

نزَّل الشيخ ﷺ «اعلم» منزلة «أما بعد» في الدلالة على الشروع في المقصود، ونبه على أن غير العلم لا يبتغيٰ سببًا. و«الحكم»: إثبات أمر أو نفيه، والحاكم بالإثبات أو النفي إما الشرع،

(١) نسخة: المكرمات.

https://t.me/rawaigulum

وإما العقل، وإما العادة؛ فلذلك انقسم الحكم إلى ثلاثة أقسام: شرعي، وعادى، وعقلي.

فالحكم الشرعي: هـو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب أو بالإباحة أو الوضع لهما. والحكم العادي: إثبات الربط بين أمر وأمر وجودًا أو عدمًا بواسطة التكرر مع صحة التخلف وعدم تأثير أحدهما في الآخر البتة. والحكم العقلي: هو إثبات أمر أو نفيه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع، فقوله «الحكم العقلي» أخرجَ به العادي والشرعي. ومعنى «انحصاره في ثلاثة أقسام»: أن كل ما حكم به العقل من إثبات أو نفي يرجع إليه لأن ما حكم به إما أن يقبل الثبوت والنفي، وهو الجائز؛ وإن كان لا يقبل إلا الثبوت فهو الواجب؛ وإن كان لا يقبل إلا النفي فهو المستحيل.

ثم عرَّفَ كلَّ واحد من الأقسام الثلاثة بما اشتُقَّ منه، لأن المشتق أخصُّ من المشتق منه، ومعرفة الأخص تستلزم معرفة الأعم، لأن الأعمَّ جزءُ الأخص فقال: «فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه» أي لا يُدرك في العقل عدمُه، وذلك إما ضرورة وهو ما لا يحتاج العقل في إدراكه إلى تأمل ولا نظر كالتحيز للجرم. ومعنى «التحيز»: أخذ ذاته قدرًا من الفراغ. و«الجرم»: كل ما مَلَأ فراغًا كالشجر والحجر وأجساد الحيوانات، وإما نظرًا، وهو ما يحتاج في إدراكه إلى التأمل والنظر، كالقِدَم لمولانا جلَّ وعَزَّ.

«والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده» إما ضرورة كتعرِّي الجرم عن الحركة والسكون، وإما نظرًا كالشريك لله -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا- فإن استحالة الشريك لله تعالى لا تُدرَكُ إلا بعد النظر.

«والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه» إما ضرورة كحركة الجرم أو سكونه، وإما نظرًا كتعذيب المطيع وإثابة العاصي.

ومعنى «التصور»: الإدراك، أي ما لا يدرك. وإنما بدأ بتقسيم الحكم العقلي أولًا لأن

https://t.me/rawaigulum

المكلف مطلوبٌ(١) بمعرفة ما يجب في حق الله تعالى وما يجوز وما يستحيل، ولا يحكم على شيء بأنه واجب أو جائز أو مستحيل حتى يعرف حقيقة ذلك.

واعلم أن معرفة أقسام الحكم العقلي الثلاثة، وتكريرها تأنيس للقلب بأمثلتها، حتى لا يحتاج الفكر في استحضار معانيها إلى كلفة مما هو ضروري على كل عاقل يريد الفوز بمعرفة الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام، بل قال إمام الحرمين وجماعة: إن معرفة هذه الأقسام الثلاثة هي نفس العقل، فمن لم يعرفها بمعانيها فليس بعاقل.

[الإلهيات]

(وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعًا أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَولَانَا عَزَّ وَجَلَّ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)

«يجب» ويلزم ويفرض بمعنى واحد. و«المكلف»: البالغ العاقل، والمكلف مأخوذ من التكليف وهو إلزامُ ما فيه كُلفة من الأوامر والنواهي على قول، أو طلبُ ما فيه كلفة على القول الآخر. وقوله: «شرعًا» احتراز عن مذهب المعتزلة الذين يقولون إن معرفة الله وجبت بالعقل.

وقوله: «أن يعرف» حقيقة المعرفة: الجزم المطابق للحق عن دليل؛ فالجزم: احتراز من الشك والظن والوهم، فإنها كلها لا تكفي فيما طلب من المكلف أن يعتقده في حق الله تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام. و«الموافق للحق»: احتراز من الجزم؛ فإنه لا يسمى «معرفة» بل هو جهل؛ كجزم النصارى بالتثليث، والمجوس بإلهين اثنين، و«عن دليل» احتراز من الجزم الموافق للحق لا عن دليل، فإنه يسمى «تقليدًا» ولا يسمى «معرفة»، والتقليد: أن تتبع غيرك في قوله أو اعتقاده دون أن تعرف دليله، أما إذا عرفت دليله فإنك «عارف» ولست بـ«مقلد»، فاحترز بقوله: «أن يعرف» عن جميع ما تقدم.

---

(١) أي مُطالَب.

https://t.me/rawaigulum

وقد اختلف فيمن قلد في عقائد التوحيد: هل يكفيه تقليده إذا كان جازمًا به لا تردد معه دون عصيان أو يعصي بتركه النظر؟ وبعضهم قيد العصيان بأن يكون فيه أهلية النظر. وأما القول بأنه كافر، فإنما يعرف لأبي هاشم من المعتزلة، والدليل المطلوب من المكلف عند القائلين بوجوب المعرفة هو الدليل الجملي، وهو المعجوز عن تقريره وحل شبهه، كما إذا قيل له: أتعتقد أن الله موجود؟ فيقول: نعم. فيقول له: وما دليلك على ذلك؟ فيقول: هذه المخلوقات، ويعجز عن كيفية دلالتها من أنها هل هي من جهة حدوثها، أو إمكانها، أو هما معًا، أو نحو ذلك وعن ردِّ الشُّبَه التي أوردها الملحدة من أن أعراض العالم حوادِثُ لا أولَ لها ونحو ذلك من الضلال.

ومعنى «جل»: اتصف بالرفعة التي لا تُماثَل، وتنزه عما لا يليق به. ومعنى «عز»: انفرد بصفة الجلال، أو غلب لأنه قاهر لجميع الأشياء. وقوله: «وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام»: أي ما يجب في حقهم، وما يستحيل، وما يجوز. و«الرسول»: هو الذي أوحى الله إليه الأحكام، وأمره بتبليغها، فإن لم يؤمر بالتبليغ فهو نبي.

[الصفة النفسية: الوجود]

(فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ عِشْرُونَ صِفَةً، وَهِيَ: الْوجُودُ)

«من» بمعنى «بعض»، فهي للتبعيض، أي من بعض ما يجب، لأن صفات مولانا جلَّ وعزَّ الواجبة لا تنحصر في هذه العشرين، إذ كمالاته لا نهاية لها، ولم يكلفنا الله إلا بمعرفة ما نَصَبَ لنا عليه دليلًا وهي هذه العشرون، وتفضل علينا بإسقاط التكليف بما لم ينصب لنا عليه دليلًا.

وقوله: «وهي الوجود» أي والعشرون صفة هي الوجود... إلى آخر ما ذكر. و«الوجود»: صفة ثبوتية لا توصف بالوجود ولا بالعدم لأنها من جملة الأحوال عند القائل بها، وهي الحال

https://t.me/rawaigulum

الواجبة للذات – مادامت الذات– غيرُ[1] معللة بعلة، فأخرج بـ«الحال» المعاني والسلبية.

وقوله: «غير معللة بعلة» أخرج الأحوال المعنوية لأنها تعلل بالمعاني، أي تلزمها كـ«قادر» فإنه معلل بقيام القدرة بالذات، وكذا «مريد» معلل بقيام الإرادة إلى آخرها.

واختلف في «الوجود»: هل هو نفس ذات الموجود؛ فلا يكون صفة على هذا القول، وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وقد تسامح الشيخ في عدِّه صفة لأن الصفة زائدة على الذات لا نفس الذات، ووجه التسامح أنك تقول: «ذات الله موجود» فتصفها بالوجود لفظًا، وقيل هو زائد على الذات، فلا تسامح في عدِّه صفة على هذا القول.

[الصفات السلبية]

(وَالْقِدَمُ وَالْبَقَاءُ)

«القدم» في حقه تعالى عبارة عن نفي العدم السابق للوجود، وإن شئت قلت: أو عن نفي الأولية للوجود. أو عن نفي افتتاح الوجود. كلها بمعنى واحد. و«البقاء»: عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود، أو عن نفي انتهاء الوجود.

(وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ).

أي لا يماثل شيئًا منها لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. والمخالفة للحوادث عبارة عن نفي المماثلة في الذات والصفات والأفعال، أي ذات الله ليس كذات شيء من المخلوقات، ليست جرمًا كالأجرام؛ وصفاته ليست كصفات المخلوقات حادثة مخصوصة، بل هي قديمة. وأفعاله ليست كأفعال المخلوقات حادثة مكتسبة، بل هو الخالق للكائنات بلا واسطة ولا معين ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، و«الحوادث»: هي المخلوقات.

---

(١) غيرُ صفة مرفوعة لكلمة الحال، ويجوز نصبها على أنها حال من لفظ «الحال».

(وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ، أي لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ وَلَا مُخَصِّصٍ).

«قيامه تعالى بنفسه»: عبارة عن نفي افتقاره إلى المحل والمخصص. و«المحل»: هو الذات، أي ذات الله تعالى غنية عن المحل. و«المخصِّص» بكسر الصاد هو الفاعل؛ فباستغنائه عن المحل - أي عن ذات يقوم بها - يلزم أن يكون «ذاتًا» لا «صفة»، لأن الصفة لابد أن تقوم بمحل. وباستغنائه عن المخصص يلزم أن يكون قديمًا لا حادثًا لأنه لا يحتاج إلى المخصص وهو الفاعل لا الحادث.

(وَالْوَحْدَانِيَّةُ: أي لَا ثَانِيَ لَهُ في ذَاتِهِ وَلا في صِفَاتِهِ وَلا في أَفْعَالِهِ).

«الوحدانية»: في حقه تعالى عبارة عن نفي الكثرة في الذات والصفات والأفعال، فنفي الكثرة في الذات يستلزم أن لا يكون جسمًا يقبل الانقسام، ويستلزم نفيَ نظير له في الألوهية، ونفي الكثرة في الصفات يستلزم نفي النظير له فيها، ونفي الكثرة في الأفعال يستلزم انفراده بها بلا قسيم له فيها ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ (الرعد: ١٦).

(فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ، الْأُولَى نَفْسِيَّةٌ وَهِيَ الْوُجُودُ، وَالخَمسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ).

أي هذه التي تقدمت من العشرين الواجبات ست صفات، الأولى منها تسمى «صفة نفسية»، والصفة النفسية: هي التي لا تعقل الذات بدونها، و«السلبية»: هي ما دلت على نفي ما لا يليق بالله جلَّ وعزَّ. ولم يمثلوا للصفة النفسية من صفاته تعالى إلا بالوجود.

و«الصفات السلبية» هي الخمس التي ذكرها الشيخ بعد الوجود، فـ«القدم»: عبارة عن نفي العدم السابق للوجود، و«البقاء»: عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود، و«المخالفة»: عبارة عن نفي الافتقار إلى المحل والمخصص، و«الوحدانية»: عبارة عن نفي التعدد في الذات والصفات والأفعال، وكل هذه المنفيات لا تليق بالله جلَّ وعزَّ، لأنها مُحَالَةٌ في حقِّهِ.

ومعنى «سلبية»: نفيية، لأن معنى كل واحد منها نفيُ نقْصٍ -تعالى الله عنه- لأن «السلب» هو النفي.

https://t.me/rawaigulum

[صفات المعاني]

(ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى «صِفَاتِ المُعَانِي»).

أي ثم بعد تحقق وجوده وتنزيهه عما لا يليق به يجب له سبع صفات تسمى «صفات المعاني» وهي: كل صفة موجودة قائمة بموجود أوجبت له حكمًا، فـ«موجودة» احترازًا من السلبية.

ومعنى «قيامها بموجود»: اتصافُه بها، أو تحقُّقُ وجودِها به؛ إذ لا توجد إلا في ذات، ولا تكون قائمة بنفسها. ومعنى «إيجابها الحكم»: أنه يلزم من قيامها بالمحل ثبوتُ أحكامها له وهي المعنوية؛ فكون القدرة قائمة بالمحل تستلزم كون المحل قادرًا إلى آخر السبع.

وقوله: «تسمى «صفات المعاني» من إضافة الأعم الذي هو «صفات» إلى الأخص، الذي هو «المعاني».

اعلم أن الصفة إما أن يكون مدلُولها نفيًا لما لا يليق بالله فهي السلبية كالقدم وما ذكر معه، وإن كان مدلولها إثباتًا فإما أن تكون موجودة أو لا، فإن كانت موجودة فهي الصفات المسماة بـ«المعاني» كالقدرة والإرادة، وإن لم تكن موجودة فهي الصفة المسماة «حالًا»، فإن لازمت صفةَ معنى سميت «حالًا معنوية» كقادر أو مريد، وإن لم تلازم معنىً قائمًا بالذات سميت «حالًا نفسية» كالوجود، والله الموفق.

(وَهِيَ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ المُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ المُمْكِنَاتِ).

أي وصفات المعاني القدرة والإرادة إلى آخرها.

و«القدرة الأزلية»: عبارة عن صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة الأزلية احترازًا عن الحادثة، فلا تأثير لها فيما قارنها. ومعنى «يتأتي بها» أي يتحصل بها إيجاد كل ممكن، و«الإيجاد»: إخراج الممكن من العدم إلى الوجود، و«كل ممكن» يتناول أفعالنا الاختيارية -كحركاتنا وسكناتنا- ويتناول ما له سبب كالإحراق الموجود عند مماسة النار الشيء المحرق، وما لا سبب له كخلق السماء والأرض. والإعدام هو أن يصير الشيء لا شيء

https://t.me/rawaigulum

كما كان أولًا، وهذا على المذهب المختار. ومعنى على «وفق الإرادة»: أن الله تعالى لا يخلق ويوجد بقدرته إلا ما أراد، أي إلا ما خصصه بإرادته.

و«الإرادة»: صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه. ومعنى «التخصيص»: ترجيح بعض الجائز على البعض الآخر، والذي يجوز عليه الممكنات المتقابلات وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات والأزمنة والأمكنة والجهات. فالممكن يجوز عليه الوجود والعدم، فتخصيصه بالوجود دون العدم تأثير للإرادة فيه، وإيجاده هو تأثير القدرة.

ومعنى «التعلق»: طلبُ الصفة أمرًا زائدًا على قيامها بمحلها؛ فالصفة تستلزم محلًا، أي ذاتًا تقوم بها، فإن اقتضت أمرًا زائدًا على ذلك سميت «متعلقة»، كالقدرة التي تقتضي الممكنات بالإيجاد والإعدام، والإرادة التي تقتضي الممكنات بتخصيصها ببعض ما جاز عليها إلى الآخر، إلا الحياة؛ فإنها لا تطلب أمرًا زائدًا على قيامها بمحلها؛ فليست متعلقة بشيء.

(وَالْعِلْمُ المتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ).

«العلم» معطوف على «القدرة» و«الإرادة»، أي وهي القدرة والإرادة والعلم. وكذا ما بعده. و«العلم»: صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو به انكشافًا لا يحتمل النقيض بوجه. ومعنى «ينكشف»: يتَّضِحُ، فخرج الظن والشك والوهم، لأن احتمال نقيض المظنون مثلًا يمنع انكشافه. و«على ما هو به» تأكيد وتصريح بإخراج الجهل المركب؛ فإنه لا ينكشف به المعلوم على ما هو به. وخرج بقوله «لا يحتمل النقيض» الاعتقاد الجازم، لأنه يحتمل النقيض بتشكيك مشككك.

و«المعلوم»: ما مِنْ شأنه أن يعلم، وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل، وإنما تعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات لأنه ليس من صفات التأثير.

(وَالْحَيَاةُ وَهي لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيءٍ).

أي لأنها لا تطلب أمرًا زائدًا على قيامها بمحلها بل هي صفة تصحح لمن قامت به

https://t.me/rawaigulum

الإدراك، أي تثبت أن يكون عالمًا سميعًا بصيرًا، وهي شرط في الجميع يلزم من عدمها عدم جميع صفات المعاني، ولا يلزم من وجودها وجود ولا عدم وهذه حقيقة الشرط.

(وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ الْمُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ الموجُودَاتِ).

هذا أيضًا معطوف على ما تقدم، ومعنى «السمع» الذي هو صفة لمولانا جل وعز هو معنى قائم بذاته ينكشف له به كل موجود سواء كان قديمًا كذاته، أو حادثًا كسائر الحوادث، وهو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، وقيل إنما يتعلق بالأصوات فقط كيفما كانت. ومعنى «البصر» في حقه تعالى هو معنى قائم بذاته العلية، ينكشف له به كل موجود سواء كان قديمًا أو حادثًا. وهذا بلا خلاف بين الأئمة، ومعنى «المتعلقان»: الطالبان بالانكشاف لجميع الموجودات، وليس سَمْعُ الله بإذن ولا صماخ، وليس بصره بحدقة ولا أجفان ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

(وَالْكَلَامُ الَّذِي لَيسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوتٍ وَيَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِن المتَعَلِّقَاتِ).

هذا أيضًا معطوف على ما تقدم، وهو آخر صفات المعاني المتفق عليها بين أهل السنة. ومعنى «الكلام» المنسوب لله تعالى هو معنى قائم بذاته يتعلق بكل ما يتعلق به العلم، وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل منزه عن الحرف والصوت والتقديم والتأخير والسكوت واللحن والإعراب وسائر أنواع التغيرات، لأن هذه كلها من أوصاف الكلام الحادث وكلام الله تعالى قديم والقديم لا يوصف بأوصاف الحوادث، وكيفيته مجهولة لنا، كما لا نحيط بذاته وبجميع حقائق صفاته.

و«الحروف» إنما هي عبارة عنه، والعبارة غير المعبر عنه فلذلك اختلفت باختلاف الألسنة ولم يختلف هو، فحروف القرآن حادثة، والمعبر عنه بها -وهو المعنى القائم بذات الله- قديم؛ فالتلاوة والقراءة والكتابة حادثة، والمتلو أو المقروء والمكتوبة قديم، أي ما دلت عليه، والكتابة والقراءة والتلاوة وذلك كذكر الله؛ فإن الذكر حادث والمذكور -وهو رب

https://t.me/rawaigulum

العباد- قديم، وهو رب العزة، فافهم وراجع كتب الأئمة تعلم.

[الصفات المعنوية]

(ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى «صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً» وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلسَّبْعِ الْأُولَى وَهُوَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا وَحَيًّا وَسَمِيعًا وَبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا).

أي ثم بعد تحقق ما تقدم يعتقد في حقه تعالى سبع صفات تسمى «صفات معنوية»، و«الصفة المعنوية»: هي الحال الواجب للذات ما دامت الذات معللة بعلة، فـ«الحال» أخرج به السلوب وصفات المعاني، و«معللة بعلة» أخرج به الحال النفسية. ومعنى «التعليل» التلازم، أي يلزمُها معني قائم بالذات، فقادر يلازم القدرة، ومريد يلازم الإرادة، وعالم يلازم العلم، وحيٌّ يلازم الحياة، وسميع يلازم السمع، وبصير يلازم البصر، ومتكلم يلازم الكلام، وسميت «معنوية»، فالاتصاف بالمعنوية فرع الاتصاف بالمعاني، ولأنها أظهر منها؛ إذ هي موجودة والمعنوية ثابتة فقط، وهذا على رأى مثبت الأحوال، وأما على رأي من لا يثبتها فقادر عنده عبارة عن قيام القدرة بالمحل... إلخ.

[ما يستحيل في حقه تعالى]

(وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عِشْرُونَ صِفَةً وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى).

«من» للتبعيض، أي من بعض ما يستحيل، لأن كل ما لا يليق بجلاله مستحيل عليه، ولا تنحصر في هذه العشرين إلا أنها لما كانت أضدادَ ما قام الدليل عليه من الواجبات لله تعالى اقتصر عليها. وهذا هو القسم الثاني، أي مما يجب على المكلف معرفته وهو ما يستحيل في حقه تعالى، وذلك لأن ما تقدم يجب لله تعالى؛ فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه، وهذه نقائض لتلك وأضداد، ولا يكون النقيض والضد إلا إذا انتفى مقابله، وانتفاء مقابلِه يُتصوَّرُ في العقل، فلا يتصور وجوده، وذلك حقيقة المحال، وإطلاق «الضد» عليها بحسب وضع

https://t.me/rawaigulum

اللغة، لأن أهل اللغة يطلقون «الضد» على مطلق المنافي.

وأما في الاصطلاح فليست كلها أضدادًا، بل بعضها نقيضٌ لما تقدم وبعضها ضد، كما نقف عليه إن شاء الله تعالى، وذلك لأن حقيقة «الضدين»: الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف كالبياض والسواد، والحركة والسكون. و«النقيضان» عبارة عن ثبوت شيء ونفيه نحو: «زيد موجود زيد ليس بموجود»، وهذا اصطلاح الأصوليين، ولأهل المنطق اصطلاح آخر غير هذا، فانظر ذلك في شرح الشيخ لهذا المحل.

ولما كانت هذه المستحيلات منافيات للواجبات كان عددها كعدها وترتيبها كترتيبها؛ الأول من المستحيلات للأول من الواجبات، والثاني للثاني.. إلى آخرها.

(وَهِيَ الْعَدَمُ وَالحدُوثُ وَطُرُوُّ الْعَدَمِ).

«العدم»: نقيض الوجود، وليس بضد؛ بل التحقيق أنه مساو لنقيض الوجود[1]. و«الحدوث» نقيض القدم، وكذا «طرو العدم» نقيض البقاء، لأن «القدم» عبارة عن نفي العدم السابق للوجود، و«الحدوث» عبارة عن التجدد بعد عدم، فيستلزم سبق العدم للوجود ونحو هذا. و«البقاء» عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود. و«طرو العدم» وهو الفناء عبارة عن ثبوت العدم اللاحق للوجود، والتقابل بين الثبوت والنفي تناقضٌ.

(و المماثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ بِأَنْ يَكُونَ جِرْمًا، أي تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ قَدْرًا مِن الْفَرَاغِ أَو يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالجرْمِ، أَو يَكُونَ فِي جِهَةٍ لِلْجِرْمِ، أَو لَهُ هُوَ جِهَةٌ، أَو يَتَقَيَّدَ بِمَكَانٍ أَو زَمَانٍ، أَو تَتَّصِفَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالحَوَادِثِ، أَو يَتَّصِفَ بِالصِّغَرِ أَو الْكِبَرِ، أَو يَتَّصَفَ بِالْأَغْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ).

«المماثلة للحوادث» نقيض «المخالفة»، لأن «المماثلة»: عبارة عن الاتفاق في جميع

---

(١) إذ النقيض ما كان نفيًا مقابل إثبات، أو إثباتًا مقابل نفي، فموجود نقيضها ليس موجودًا، ومعدوم مساوية لليس موجودًا، فمعدوم مساو للنقيض.

https://t.me/rawaigulum

صفات النفس فيما يجب وما يستحيل وما يجوز، و«المخالفة»: عبارة عن نفي المماثلة، والتقابل بين النفي والإثبات تقابل النقيضين.

و«الحوادث» جمع «حادث»، و«الحادث»: هو المتجدد بعد عدم، وهو المعبر عنه بـ«العالم»، وهو منحصر في الجواهر والأعراض كما سيأتي وهي الأجرام، وحقيقة «الجرم»: هو كل ما مَلَأَ قدرًا من الفراغ كالحجر والشجر وذوات الحيوانات؛ فيستحيل في حقه تعالى أن يكون جرمًا؛ تأخذ ذاته العلية قدرًا من الفراغ كسائر الأجرام، تقدس الله عن ذلك، أو يكون عرضًا يقوم بالجرم وهو النوع الثاني من العالم.

و«العَرَض»: صفة حادثة كالبياض والحمرة والسواد والصفرة وسائر الألوان، وكالحركة أيضًا والسكون. وكذا يستحيل عليه ما يستلزم مماثلته للحوادث بأن يكون في جهة للجرم؛ بأن يكون فوق الجرم أو تحت الجرم، أو يمين الجرم أو شمال الجرم، أو أمامه أو خلفه، لأنه لو كان في جهات الجرم لزم أن يكون متحيزًا. وكذا يستحيل عليه أن يكون له جهة، لأن الجهة من لوازم الجرم، لأن «فوق» من عوارض عضو الرأس، و«تحت» من عوارض عضو الرِّجْل، و«يمين» من عوارض العضو الأيمن، و«شمال» من عوارض العضو الشمال، و«أمام» من عوارض البطن، و«خلف» من عوارض الظهر.

وكذا يستحيل عليه أن يكون موصوفًا بالصغر والكبر، لأن الصغير ما قلَّت أجزاؤه، والكبير ما كبرت أجزاؤه.

وكذا يستحيل عليه أن يتصف بالأغراض إلى آخرها. والغرض من المصلحة التي اشتمل عليها الفعل أو الحكم لأنه لا يفعل ويحكم كذلك إلا المقهور المحتاج لِأَنْ يتكمَّلَ به، والله تعالى هو الفاعل المختار الغني عن جميع المخلوقات.

(وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلٍّ أَو يَحْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ).

https://t.me/rawaigulum

هذا أيضًا مما يستحيل في حق الله تعالى، وهو نقيض قيامه تعالى بنفسه.

وقوله: «بأن يكون... إلخ» تفسير للنفي وهو قوله فيه «أن لا يكون»، و«المحل»: هو الذات، و«المخصِص» بكسر الصاد: هو الفاعل.

(وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا، بِأَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا فِي ذَاتِهِ، أَو يَكُونَ لَهُ مُمَاثِلُ فِي ذَاتِهِ أَو صِفَاتِهِ، أَو يَكُونَ مَعَهُ فِي الْوجُودِ مُؤَثِّرٌ فِي فِعْلٍ مِن الْأَفْعَالِ).

هذا آخر نقائض الصفات السلبية. وقوله «بأن يكون مركبًا في ذاته أو يكون له مماثل في ذاته... إلخ» تفسير لقوله «أن لا يكون واحدًا»، و«التركيب»: اجتماع جوهرين فأكثر، هذا هو «الكم المتصل»، والمماثلة في الذات هو الكم المنفصل في الصفات؛ بأن يكون لأحد من المخلوقات صفة مثل صفة من صفات الله تعالى، ولا اعتبار بالموافقة في التسمية، وإنما المحال أن يكون للعبد قدرة يخرج بها الأشياء من العدم إلى الوجود أو إرادة عامة التعلق لا تعارَض، أو علم يحيط بجميع المعلومات، ونحو ذلك من خصائص صفات الإلوهية.

وقوله: «أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال» هذا هو الكم المنفصل في الأفعال وهم أعم مما قبله، وذلك ينفي أن يكون لشيء من الأسباب العادية تأثير فيما قارنها؛ فلا أثر للنار في الإحراق ولا للطعام في الشِبع ولا للسكين في القطع، وإلا لزم أن لا يكون مولانا واحدًا في أفعاله، فمن اعتقد أن شيئًا من الأسباب العادية يؤثر بطبعه -أي بذاته وحقيقته- فلا نزاع في كفره، وإن كان يعتقد حدوث الأسباب العادية وليست تؤثر بطبعها وإنما الله خلق فيها قوة وبتلك القوة تؤثر فهو فاسق مبتدع، وفي كفره قولان الراجح عدمه. ومن هذا من اعتقد أن العبد يؤثر فعله بالقدرة التي خلقها الله فيه.

ومن اعتقد حدوث الأسباب وأنها لا تؤثر بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها، وإنما المؤثر هو الله عز وجل، لكن التلازم بينها وبين ما قارنها عقلي لا يمكن تخلفه، فهذا جاهل بحقيقة الحكم العادي، وربما جرَّه ذلك إلى الكفر، بأن يجحد بعث الأجساد لأنه خلاف المعتاد،

https://t.me/rawaigulum

وكذلك معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومن اعتقد حدوث الأسباب وأنها لا تؤثر بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها ويعتقد صحة التخلف بأن يوجد السبب العادي كالأكل والشرب ولا يوجد الشبع الذي هو المسبب، وإنما المؤثر في المسبب هو الله تعالى، فهو الموحِّد النَّاجي بفضل الله من الهلاك.

(وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمْكِنٍ مَا).

هذا شروع من الشيخ ﷺ في أضداد صفات المعاني؛ فـ«العجز عن ممكن ما» ضد القدرة على جميع الممكنات، و«العجز» أمر وجودي على مذهب أهل السنة يضاد القدرة التي هي معنى موجود. وقد تقدم أن هذا الحقيقة الضدين، وما في قوله «ممكن ما» للدلالة على العموم، أي على كل ممكن أيًّا كان ذلك الممكن سواء كان من أفعال العبيد التي تقارنها القدرة الحادثة، أو من المسببات العادية، أم لا.

(وَإِيجَادُ شَيءٍ مِن الْعَالَمِ مَعَ كَرَاهَتِهِ لِوجُودِهِ أي عَدَمُ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى أَو مَعَ الذُّهُولِ أَو الْغَفْلَةِ أَو بِالتَّعْلِيلِ أَو بِالطَّبْعِ).

هذا ضدُّ الإرادة المتعلقة بجميع الممكنات وهي الكراهية، ومعنى ما ذكره الشيخ أن يوجد الله شيئًا من العالم كالكفر أو المعاصي أو غير ذلك وهو لا يريدها بل ما أوجدها إلا وهو يريدها؛ إذ تعالى الله أن يقع في ملكه ما لا يريد.

وفسر الشيخ «الكراهية» بعدم الإرادة؛ احترازًا عن الكراهة الشرعية؛ فإنه يجوز أن يكون المكروه كراهة شرعية مرادًا لله تعالى، بل هي والمحرم ما وقعا إلا بإرادة الله تعالى؛ إذ لا ملازمة بين الأمر والإرادة على مذهب أهل السنة، بل بينهما عموم وخصوص من وجه؛ فقد يأمر ويريد كإيمان الأنبياء والملائكة وسائر المؤمنين. وقد لا يأمر ولا يريد كالكفر في حقهم. وقد يأمر ولا يريد كإيمان من سبق في علم الله تعالى أنه لا يؤمن كأبي جهل وأضرابه فإنه مأمور بالإيمان ولم يرده الله تعالى منه. وقد يريد ولا يأمر كالمحرمات والمكروهات والمباحات، فإنه

https://t.me/rawaigulum

أرادها بدليل وقوعها ولم يأمر بها.

وقوله: «أو مع الذهول أو الغفلة» هذا معطوف على قوله «مع كراهته» لوجوده، أي ومما يستحيل في حق الله تعالى إيجاد شيء من العالم مع الذهول أو الغفلة. و«الذهول»: عدم العلم بالشيء مع تقدمه، و«الغفلة» أعم من تقدم العلم وعدم تقدمه. هذا ما ظهر للمؤلف، ومن ظهر له خلاف هذا فالأجر له في إلحاقه بهذا المحل.

وقوله: «أو بالتعليل أو بالطبع» هذا أيضًا يتعلق بإيجاد شيء، أي ومما يستحيل في حقه تعالى إيجادُ شيء من العالم بالتعليل أو بالطبع، ومعنى ذلك أن يكون وجودُه يلزم منه وجود الكائنات كلزوم المعلوم لعلته، والمطبوع لطبعيته؛ مثال العلة عند القائلين بها -قبحهم الله تعالى- حركة الإصبع، فإنها علة لحركة الخاتم، يلزم من حركة الإصبع حركة الخاتم. مثال الطبعية عند القائل بها النار، فإنها طبيعة تؤثر في الإحراق لكن إذا وجدت شروطها وهو مماستها للحطب مثلًا وانتفى مانعها وهو البلل، وهذا هو الفرق بينها وبين العلة، إذ العلة لا يتوقف تأثيرها على شيء بخلاف الطبيعة.

ووجه منافاة هذه الأمور الأربعة أن الكراهية تستلزم نفي الإرادة، والذهول والغفلة يستلزمان نفي العلم، المستلزم نفي الإرادة، لأن الإرادة هي القصد إلى تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه، والقصد إلى ما يجهل محال، وكذا التعليل والطبع يستلزمان قدم العالم لأن علته وطبيعته قديمة، والقديم لا يُقصد بإيجاد لأنه موجود، لأن تحصيل الحاصل محال.

(وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيهِ تَعَالَى الْجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِمَعْلُومٍ مَا وَالموتُ وَالصَّمَمُ وَالْعَمَى وَالْبَكَمُ).

هذه أيضًا أضداد لمقابلها، أما «الجهل» فهو ضد العلم، هذا مذهب أهل السنة، والذي في معنى الجهل الشك والظن والوهم، لأنها لا ينكشف بها المعلوم على ما هو به، وكذا كون العلم ضروريًّا أو نظريًّا أو بديهيًّا؛ فإن هذا كله في معنى الجهل، لأن العلم النظري يسبقه الجهل، وكذا

https://t.me/rawaigulum

ما عطف عليه، و«الموت» ضد الحياة، و«الصمم» ضد السمع، و«العمى» ضد البصر، و«البكم» ضد الكلام، وهذه كلها أضداد عند أهل السنة لأن المحل الذي يقبلها إن لم يتصف بها يتصف بضدها ولا يخلو عنها أو عن ضدها، فلا يقال: «الجهل عبارة عن نفي العلم.. إلى آخرها».

(وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ).

أي أضداد الصفات المعنوية واضحة من صفات المعاني؛ وذلك أنك إذا تحققت أن «ضد القدرة على جميع الممكنات»: العجز عن ممكن ما علمت أنَّ ضد «كونه قادرًا على جميع الممكنات»: كونه عاجزًا عن ممكن ما، وكذا إذا علمت أن ضد «الإرادة»: الكراهية، علمت أن ضد «كونه مريدًا»: كونه كارهًا... إلى آخرها. والحاصل: أن المعنى الوجودي واللازم يضاد اللازم، والله تعالى الموفق.

[ما يجوز في حقه تعالى]

(وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ).

هذا هو القسم الثالث مما يجب على المكلف معرفته في حق مولانا جل وعز ويدخل في قوله «كل ممكن» الثوابُ للمطيع والعقاب للعاصي، ويدخل بعثة الرسل إلى العباد، والصلاح والأصلح للخلق، ورؤية الخلق لله عز وجل في الآخرة؛ فإن هذه كلها لا يجب شيء منها على الله تعالى ولا يستحيل، بل وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء.

[برهان الصفة النفسية]

(أَمَّا بُرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى فَحُدُوثُ الْعَالَمِ لأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلَا سَبَبٍ وَهُوَ مُحَالٌ، وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ مُلَازَمَتُهُ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا وَمُلَازِمُ الْحَادِثِ حَادِثٌ. وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْأَعْرَاضِ مُشَاهَدَةُ تَغَيُّرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ، وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ).

https://t.me/rawaigulum

«البرهان»: أحد أقسام الحجة العقلية، وهو أقواها لأنه لا يتألف إلا من مقدمات يقينية.

ولما كان الشيخ قال أولًا «يجب على كل مكلف شرعًا أن يعرف ما يجب»، وكان حد المعرفة الجزم الموافق للحق عن دليل، وكان ما تقدم من العقائد مجردًا عن الأدلة، وذلك لا يكفي في عقائد الإيمان لأنه تقليد- أخذ الآن يتكلم على برهان كل عقيدة من تلك العقائد أولًا فأولًا؛ فبدأ ببرهان وجود الله عز وجل، وأن برهانَ وجودِه إخراجُ العالم من العدم إلى الوجود.

و«الحدوث» هو الطريان بعد عدم، و«العالم» المراد به هنا الجواهر، لأنه استدل على حدوث العالم بحدوث الأعراض، ولو كانت داخلة في العالم(١) لاتحد الدليل والمدلول وذلك محال، وتقرير ذلك أن تقول: «لا يخفى عن كل عاقل أن السموات والأرض وما بينهما وما فيهما أجرام ملازِمة للأعراض التي تقوم بها من حركة وسكون».

واقتصر على «الحركة» و«السكون» لأن معرفة ملازمة الجرم لهما ضرورية لكل عاقل، وهما حادثان، لمشاهدة تغيرهما من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم، فإنه إذا كان الجرم متحركًا ثم سكن فقد تغيرت حركاته من وجود إلى عدم، وتغيرت سكناته من عدمٍ إلى وجود، وإن كان المحل ساكنًا فبالعكس، وما لم يشاهد فيه التغير فهو قابل لهما، لأن ما يتغير مثله، وما وجب لأحد المثلين يجب للآخر، والحركة والسكون ملازمان للجرم، وملازم الشيء لا يسبقه.

وقد ثبت الحدوث للأعراض فيجب للأجرام، وإذا كانت حادثة افتقرت إلى محدث لأن العالم لو حدث بنفسه لزم اجتماع الاستواء والرجحان وذلك لأن وجود العالم مساو لعدمه، ومقداره مساو لسائر المقادير، وصفته مساوية لسائر الصفات، وزمانه مساو لسائر الأزمنة...

---

(١) أي في العالم في هذا الموضع من حيث هو محدث، أي العالم بمعنى الجواهر، لا الجواهر والأعراض معًا، لأن دليل حدوث الجواهر هو حدوث الأعراض، فنستدل على حدوث العالم بملازمة الأعراض له وحدوثها، فلا تكون داخلة في اسم العالم حينئذ، لأنها لو دخلت فيه لصرنا مستدلين على حدوث الأعراض بحدوث الأعراض، وهو دور، فهو محال.

https://t.me/rawaigulum

إلى آخر الممكنات المتقابلات، فلو ترجح بعضها بنفسه بلا مرجح لزم اجتماع متنافيين؛ وهو أن يكون الوجود مثلًا مساويًا للعدم بنفسه راجحًا بنفسه وهو محال، فلابد من مرجح خارج عن ذاته، ولا مرجح إلا الله عز وجل. «والأمران»[1] الوجود والعدم، والمقدار المخصوص مع ما يقابله، والزمان المخصوص مع ما يقابله... إلى آخر الممكنات المتقابلات.

[براهين الصفات السلبية]

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَو لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ وَيَلْزَمُ الدَّورُ أَوِ التَّسَلْسُلُ).

يعني إذا ثبت وجود مولانا جلَّ وعَزَّ بما تقدم من البرهان وجب أن يكون قديمًا.

وبرهانه: أنه لو لم يكن قديمًا لكان حادثًا، ولو كان حادثًا لافتقر إلى محدث لما تقدم أن كل حادث لابد له من محدث، ومحدِثُه مِثْلُه، فيفتقرُ إلى محدِث، فإن كان الأمر هكذا إلى غير نهاية فهو المسمى بالتسلسل، وهو محال، لأنه يؤدي إلى عدم الإلوهية، وذلك لأنه يتعالى أن يتوقف وجودُه على وجود آلهة قبله لا نهاية لها، ووجود ما لا نهاية له محال، والمتوقف على المحال محال، يلزم أن يكون وجودنا محالًا لتوقفه على وجود الإله المتوقف على المحال، والمتوقف على المحال محال.

وإن كان الأمر ينتهي إلى عدم متناه فيلزم الدور، وحقيقة «الدور»: توقف الشيء على ما توقف عليه، وهو محال لأنه يلزم عليه تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها إما بمرتبتين في اثنين، أو بمراتب في أكثر من ذلك، فإذا كان الحدوثُ يؤدي إلى الدور أو التسلسل المحال لزم أن يكون محالًا، وإذا استحال الحدوث تعين القدم؛ إذ لا واسطة بينهما، وهو المطلوب.

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَو أَمْكَنَ أَنْ يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ لَانْتَفَى عَنْهُ الْقِدَمُ،

---

(١) يشير إلى قول الماتن: «لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الأَمْرَينِ المُتَسَاوِيَينِ مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيهِ بِلاَ سَبَبٍ وَهُوَ مُحَالٌ».

https://t.me/rawaigulum

لِكَونِ وُجُودِهِ حِينَئِذٍ يَصِيرُ جَائِزًا لَا وَاجِبًا، وَالجَائِزُ لَا يَكُونُ وُجُودُهُ إِلَّا حَادِثًا، كَيفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وُجُوبُ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ؟!)

يعني أنه يجب لمولانا جل وعز البقاء. وبرهانه: أنه لو أمكن أن يلحقه العدم لزم أن يكون من جملة الممكنات التي يجوز عليها الوجود والعدم، وكل ممكن لا يكون وجوده إلا حادثًا، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، ويلزم من ذلك الدور أو التسلسل، فتبين بذلك أن وجود القدم يستلزم وجوب البقاء. و«كيف»: استفهام على جهة الإنكار والتعجب.

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ فَلِأَنَّهُ لَو مَاثَلَ شَيئًا مِنهَا لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا، وَذَلِكَ مُحَالٌ لما عَرِفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ).

لأن كل مثلين يجب لكل واحد منهما ما وجب للآخر ويجوز عليه ما جاز على الآخر ويستحيل عليه ما استحال عليه. وقد وجب للحوادث أجرامها وأعراضها للحدوث[1]، فلو ماثلها مولانا جل وعز لوجب له ما وجب لها من الحدوث واستحالة القدم، ولو كان كذلك لافتقر إلى محدث، ويلزم الدور أو التسلسل، وقد تقدم أن ذلك محال.

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ فَلِأَنَّهُ لَو احْتَاجَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً، وَالصِّفَةُ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ المَعَانِي وَلا المَعْنَوِيَّةِ، وَمَولَانَا جَلَّ وَعَزَّ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا، فَلَيسَ بِصِفَةٍ، وَلَو احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثًا، كَيفَ وَقَدْ قَامَ البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ؟!)

تقدم أن قيامه تعالى بنفسه عبارة عن استغنائه عن المحل والمخصص، أما برهان استغنائه عن المحل -أي عن ذات يقوم بها- فلأنه لو احتاج إلى محل لكان صفة لأنه لا يحتاج إلى المحل إلا الصفات، والصفة لا تتصف بصفات المعاني[2]، وهي الصفات الوجودية

(١) اللام للتعليل، أي بسبب كونها حادثة.

(٢) أي تتصف بغير المعاني والمعنوية، أي بالسلبية والنفسية، أما الأولى فلأنها عدمية، فلا يلزم على اتصاف صفات المعاني بها قيام معنى بمعنى، وأما الثانية فلأنها اعتبار لا حظ له من الوجود الخارجي فلا يمتنع

https://t.me/rawaigulum

كالقدرة والإرادة؛ ولا المعنوية وهي الأحوال الثابتة الملازمة للمعاني كقادر ومريد إلى آخرها، فلا يكون مولانا صفة، لأن الواجب له نقيض ما وجب للصفة، لأنه يجب اتصافه بالمعاني والمعنوية، والصفة يستحيل عليها ذلك.

وبرهان أن الصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية: أن الصفة لو قبلت صفة أخرى للزم أن لا تعرى عنها ولزم أن تقبل الأخرى أخرى؛ إذ لا فرق بينهما، إلى غير نهاية، وقد تقدم أنه محال.

وأما برهان استغنائه عن المخصِّص بكسر الصاد وهو الفاعل: فلأنه لو احتاج إليه لكان حادثًا، وذلك محال، لما تقدم من وجوب قدمه تعالى وبقائه.

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوِحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا لَزِمَ أَنْ لَا يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لِلُزُومِ عَجْزِهِ حِينَئِذٍ).

يعني أن برهان كون مولانا واحدًا لا نظير له في الألوهية: أنه لو كان معه ثان لزم أن لا يوجد شيء من العالم، للزوم عجزه حينئذ، وذلك محال، لأنه خلاف الحِس والعِيان، وبيان ذلك أنه تقدم وجوبُ عمومِ قدرة الله تعالى بالممكنات فلو قدر موجود له من القدرة على ممكن ما مثل ما لمولانا جل وعز لزم عند تعلق [تينك][1] القدرتين أن لا يوجد شيء من العالم بهما؛ لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل، أو كون الأثر الواحد أثرين لأن المسألة مفروضة فيما لا ينقسم كالجوهر الفرد، فلا بد من عجزهما إن لم يوجد بهما، أو من عجز أحدهما إن وجد بأحدهما دون الآخر، ويلزم من عجز أحدهما عجز الآخر لأنه مثله، وإذا لزم عجزهما في هذا الممكن لزم عجزهما في سائر الممكنات، إذ لا فرق، وذلك يستلزم استحالة وجود الحوادث، وهو محال لأنه خلاف العيان.

وإذا استبان وجوب عجزهما مع الاتفاق فمع الاختلاف أبين، وبهذا تعرف أنه لا تأثير

ملاحظته في الصفة الوجودية.

(١) ساقطة في أ، وفي ب: تلك.

https://t.me/rawaigulum

لقدرتنا في شيء من أفعالنا وإلا لزم ما تقدم، والاعتقاد الصحيح أن الله خلق للعباد قدرة على أفعالهم الاختيارية تقارنها ولا تؤثر فيها، وأن المؤثر هو الله وحده، والقدرة توجَد الأفعال الاختيارية عندها لا بها، كالنار بالنسبة للإحراق، والله الموفق.

[براهين صفات المعاني]

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ فَلِأَنَّهُ لو انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِن الحَوَادِثِ).

قد تقدم أن تأثير قدرة الله تعالى متوقف عقلًا على إرادته تعالى ذلك الأثر، وأن الإرادة يتوقف تأثيرها على العلم، لأنها القصد إلى تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه، والقصد مشروط بالعلم، والاتصاف بالقدرة والإرادة والعلم متوقف على الاتصاف بالحياة لأنها شرط فيها، ووجود المشروط بدون شرطه محال، فإذَن وجود حادث -أي حادث كان- متوقفٌ على اتصاف محدِثه بهذه الصفات؛ إذ لو انتفى شيء منها لما وجد شيءٌ من الحوادث، وهو خلاف الحس والعيان، لأنه لو انتفت القدرة لزم العجز فلا يتأتى معه تأثير، ولو انتفت الإرادة لانتفت القدرة، ولو انتفى العلم لانتفيا، ولو انتفت الحياة لانتفى الجميع لما تقدم من التوقف.

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ، فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، وَأَيضًا لَو لَمْ يَتَّصِف بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا وَهِيَ نَقَائِصُ، وَالنَّقْصُ عَلَيهِ تَعَالَى مُحَالٌ).

المراد بـ«الكتاب»: القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ (طه: ٤٦) ونحو ذلك، وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ (الأعراف: ١٤٤). و«السنة»: فمنها أحاديث رسول الله ﷺ. و«الإجماع»: اتفاق العلماء على أن الله سميع بصير متكلم، وأيضًا لو لم يكن سميعًا بصيرًا متكلمًا لكان أصم أعمى أبكم وذلك

https://t.me/rawaigulum

نقص، والنقص عليه تعالى محال لاحتياجه إلى من يكمله، وذلك يستلزم حدوثه وهو محال.

[برهان جواز فعل الممكنات أو تركه]

(وَأَمَّا بُرْهَانُ كُونِ فِعْلِ المكِنَاتِ أَو تَرْكِهَا جَائِزًا في حَقِّهِ تَعَالَى فلأنه لو وَجَبَ عَلَيهِ تَعَالَى شَيءٌ مِنْهَا عَقلًا أَو اسْتَحَالَ عَقلًا لَانقَلَبَ المْكِنُ وَاجِبًا أَو مُسْتَحِيلًا، وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ).

«الممكن»: هو الجائز في اصطلاح المتكلمين، وهو ما يصح في العقل وجوده وعدمه ولا أرجحية لأحدهما على الآخر؛ فلو وجب عليه شيء من الممكنات كالثواب مثلًا عقلًا، أو استحال في حقه كالكفر والمعاصي عقلًا، لانقلب الممكن واجبًا لا يُتصور في العقل عدمه، أو مستحيلًا لا يتصور في العقل وجوده، وذلك محال لأنه قلب للحقائق.

[النبوات]

(وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيَجِبُ في حَقِّهِم الصِّدْقُ وَالْأَمَانَةُ وَتَبْلِيغُ ما أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ).

هذا هو النوع الثاني مما يجب على المكلف معرفته، وهو ما يتعلق بالرسل عليهم الصلاة والسلام، وهو ما يجب في حقهم وما يستحيل وما يجوز.

فيجب في حقهم ثلاث صفات وهي: **الصدق**: أي كون جميع ما بلغوه عن الله موافقًا لما في نفس الأمر. **والأمانة**: وهو كونهم لا تصدر عنهم مخالفة سواء كانت محرمة أو مكروهة. **والتبليغ**: وهو أنهم وصّلوا للخلق جميع ما أمرهم الله بإيصاله إليهم ولم يكتموا منه حرفًا.

(وَيَسْتَحِيلُ في حَقِّهِم عَلَيهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَهِيَ الْكَذِبُ، وَالخيانَةُ بِفِعْلِ شَيءٍ مِمَّا نُهُوا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَو كَرَاهَةٍ، أَو كِتْمَانُ شَيءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ).

هذا هو القسم الثاني من الأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وهو ما يستحيل في حقهم، وهو ثلاث صفات أضداد الثلاثة الواجبة،

https://t.me/rawaigulum

وهي: الكذب: وهو عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر، وهو ضد الصدق. والخيانة: ضد الأمانة. والكتمان: ضد التبليغ.

(وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِم عَلَيهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا هُوَ مِن الأَعْرَاضِ البَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِم العَلِيَّةِ كَالمَرَضِ وَنَحْوِهِ).

هذا هو القسم الثالث من الأقسام الثلاثة المطلوب معرفتها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وهو ما يجوز في حقهم، فاحترزَ بـ«الأعراض» عن صفات الألوهية فلا تجوز على الرسل[1]، لأن الحادث لا يتصف بالقديم خلافًا للنصارى -قبَّحهم الله تعالى- في قولهم بالاتحاد.

وقوله: «البشرية» احتراز عن صفات الملائكة[2]، فإنها لا تجوز عليهم. وقوله «التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية» احتراز عما نهى عنه كالكذب والكفر ونحو ذلك.

وقوله: «في مراتبهم -أي منازلهم- العلية» مثَّل ذلك بالأمراض ونحوها، ونحو المرض: النكاح والأكل والشرب.

[برهان صدق الرسل]

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِم عَلَيهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلِأَنَّهُم لَو لَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ بِالمُعجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ قَولِهِ: صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي).

هذا هو الدليل على صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام في دعواهم الرسالة وفيما يبلغونه بعد ذلك إلى الخلق.

وحاصل هذا البرهان: أن المعجزات التي خلقها الله تعالى على أيدي الرسل -وهي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة- تتنزل من مولانا جل وعز منزلة قوله

---

(١) أي لا تجوز صفات الألوهية للرسل، فعدى فعل «يجوز» بعلى، وهي أظهر في النقائص، والتعدية باللام أفضل في الكمالات.

(٢) فسرها المحشي بعدم الذكورة والأنوثة، وكوجوب عدم الأكل والشرب.

https://t.me/rawaigulum

تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني[1]، فلو جاز الكذب في حق الرسل لجاز الكذب في حق مولانا جل وعز، لأن تصديق الكاذب كذب، والكذب على الله تعالى محال لأنه زيادة ونقص، ويتعالى الله عن النقائص.

وقوله: في حد المعجزة «أمر» يتناول: الفعل؛ كنبع الماء مثلًا من بين الأصابع، وعدم الفعل؛ كعدم إحراق النار مثلًا لإبراهيم عليه الصلاة والسلام. واحترز بـ«الخارق» من المعتاد؛ فإنه يستوي في الصادق والكاذب. ومن المعتاد: السحر ونحوه.

واحترز بقوله «مقرون بالتحدي» مما لم يقارنه تحدٍّ كالإرهاص وهو ما يتقدم بعثة الأنبياء وكرامات الأولياء، فإنهم لم يتحدوا بها على أحد؛ أي لم يدعوها دليلًا على صدقهم. واحترز بقوله «مع عدم المعارضة» من أن يقول: «آية صدقي كذا..» فيعارضه من يكذبه بمثل ذلك.

[برهان الأمانة والتبليغ]

(**وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُم عَلَيهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلِأَنَّهُم لَو خَانُوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَو مَكْرُوهٍ لَانقَلَبَ المحرَّمُ أَو المكْرُوهُ طَاعَةً في حَقِّهِم عَلَيهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِالاقْتِدَاءِ بِهِم في أَقْوَالِهِم وَأَفْعَالِهِم وَلَا يَأْمُرُ اللهُ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ، وَهَذَا بِعَينِهِ هُوَ بُرْهَانُ وُجُوبِ الثَّالِثِ**).

أي الدليل على وجوب الأمانة للرسل أنهم لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لكنا مأمورين بالاقتداء بهم فيه، وكونُنا مأمورين بالمحرمات أو المكروهات لا يصح شرعًا لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ (الأعراف: ٢٨)، فيكون فعلهم كذلك لا يقع. وأما كونُنا مأمورين

(١) أي كأن الله تعالى يقول: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني، وليس المقصود أن هذا القول آية أو حديث قدسي كما ظن بعض جامعي الكتب على الحاسوب ممن يسمون محققين دون فهم أو تدبر في العبارة، فخرجوا العبارة على أنها حديث لم يجدوه فيما لديهم من المصادر!!

https://t.me/rawaigulum

بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم سوى ما ثبت اختصاصهم به فدليله كتاب الله تعالى؛ قال تعالى في حق نبينا محمد ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ (آل عمران: ٣١)، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٨)، وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ (الأعراف: ١٥٦ - ١٥٧) إلى غير ذلك.

فقد[1] علم من دين الصحابة ضرورة اتباعه ﷺ دون توقف على عصمته من جميع المعاصي والمكروهات، وأن أفعالهم عليهم الصلاة والسلام دائرة بين الواجب والمندوب والمباح. وهذا بحسب النظر إلى الفعل من حيث ذاته، وأما بالنظر إليه من حيث عوارضه فالحق أن أفعالهم دائرة بين الواجب والمندوب، لأن المباح لا يقع منهم إلا على وجه يكون قربة، وأقل ذلك أن يقصدوا به التشريع للغير، وذلك من باب التعليم، وناهيك به منزلة.

وقوله: «وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث» أراد بـ«الثالث»: التبليغ؛ وذلك لأنهم لو لم يُبَلِّغُوا لكتموا، ولو كتموا لكنا مأمورين بالاقتداء بهم في الكتمان، والكتمان محرم ملعون فاعله، والله تعالى لا يأمر بمحرم ولا مكروه، فلا يقع منهم، وهذا معنى قوله «وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث».

[برهان جواز الأعراض البشرية عليهم]

(وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيهِم فَمُشَاهَدَةُ وقُوعِهَا بِهِم، إِمَّا لِتَعْظِيمِ أُجُورِهِم، أَو لِلتَّشْرِيعِ أَو لِلتَّسَلِّي عَنِ الدُّنْيَا، أَو لِلتَّنْبِيهِ لِخِسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللهِ تَعَالَى وَعَدَمِ رِضَاهُ تَعَالَى بها دَارَ جَزَاءٍ لِأَنْبِيَائِهِ وَأَولِيَائِهِ بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِم فِيهَا عَلَيهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ).

---

(١) قال المحشي: وكان الأولى عدم التفريع لأن هذا دليل ثان معطوف على قوله: (كِتَابُ الله تَعَالَى)، كأنه قال: كتاب الله تعالى وفعل الصحابة.

https://t.me/rawaigulum

يعني أن دليل جواز الأعراض البشرية على الرسل عليهم الصلاة والسلام مشاهدة وقوعها بهم لمن عاصرهم، وبلوغ ذلك بالتواتر لغيره، وليس بعد العيان بيان، لأنهم عليهم الصلاة والسلام مَرِضُوا وأكلوا وشربوا وتزوجوا. ثم بيَّنَ فوائد وقوع الأعراض البشرية بهم، فمن ذلك تعظيم أجرهم في مرضهم وأذية الخلق لهم، ولهذا قال ﷺ: «أشدكم بلاء الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل»[١]، وذلك بعدل الله واختياره، وإلا فهو قادر على إيصال ذلك إليهم دون واسطة.

ومن الفوائد تشريع الأحكام، كما عرفنا أحكام السهو في الصلاة من سهو نبينا ومولانا محمد ﷺ، وكيف تُؤَدَّى الصلاةُ في المرض والخوف من فعله ﷺ عند ذلك. ولا يقال: «إن ذلك يحصل بقوله ﷺ»، لأنه يقال في الجواب: «لو بينه ﷺ بالقول لكان الذي نزل به السهو أو المرض يتكلف خلاف ذلك، لأنه يقول: لو بينه ﷺ في المرض فصلى جالسًا ونحو هذا...»[٢]، وهذا ما ظهر للمؤلف.

ومن فوائدها أيضًا: التسلي عن الدنيا؛ أي التصبر ووجود اللذة والراحة عند فقدها.

---

(١) طرف حديث رواه الترمذي (٢٣٩٨) وقال: «حسن صحيح». وابن ماجه (٤٠٢٣)، وابن حبان (٢٩٠١)، والحاكم (١٢١)، والطيالسي (٢١٥)، وأحمد (١٤٨١)، وعبد بن حميد (١٤٦)، والدارمي (٢٧٨٣)، كلهم من غير لفظ: «ثم الأولياء». وهذه الأخيرة أوردها حجة الإسلام في «الإحياء» كما قال الحافظ العجلوني في «كشف الخفا» (١/ ١٣٠).

(٢) قال المحشي سيدي عبد الله الشرقاوي رحمه الله: وحاصل الجواب: أن دلالة الفعل أقوى من دلالة القول، لأنه قد يعتقد المكلف في القول الترخيصَ فيخالفه ويرتكب المشقة؛ كأن يعيد الصلاة في السهو، ويصلي قائمًا في المرض. فقوله: (يَتَكَلَّفُ خِلَافَ ذَلِكَ) أي بأن يعيد الساهي صلاته من أولها ولا يقتصر على السجود، ويصلي المريض قائمًا وإن حصل له المرض الشديد، بخلاف ما إذا فعل ذلك ﷺ فإنه لا يعدل أحد عن فعله ﷺ بعد رؤيته أو ثبوته بما ثبت به، إذ لا يفعل ﷺ لنفسه إلا الأفضل.

https://t.me/rawaigulum

ومن فوائدها: التنبه لخسة قَدْرِ الدنيا عند الله بما يراه العاقل من مقاساة هؤلاء السادة الكرام خيرة الله تعالى من خلقه لشدائدها، وإعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غرَّ كثيرًا من الحمقى إعراضَ العقلاء عن الجيفة والنجاسة، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «الدنيا جيفة قذرة»[١] ولم يأخذوا عليهم الصلاة والسلام منها إلا شبه زاد المسافر المستعجل، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل»[٢]، وقال ﷺ: «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها جرعة ماء»[٣].

فإذا نظر العاقل في أحوال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الدنيا علم أنها لا قدر لها عند الله؛ إذ لو كان لها قدر عنده لما حمى منها أنبياءه ورسله وخاصة خلقه وأشرافهم وبسطها على الكفار والفجار، ولو كانت دار جزاء لجعلهم فيها لأنهم أكثر الخلق عبادة وأشدهم طاعة.

هذا آخر ما يجب على المكلف معرفته.

وما بعده زيادة خير وعلم كمل الشيخ به الفائدة، وأَبانَ به فضل هذه الكلمة المشرفة

---

(١) لم أجده بلفظه؛ لكن روى الديلمي (٩٥٤١): «أوحى الله إلى داود: يا داود، مَثَلُ الدنيا كمثل جيفة....» الحديث. وروى أبو نعيم (٨/ ٢٣٨) موقوفًا عن سيدنا علي كرَّم الله وجهه: «الدنيا جيفة فمن أرادها فليصبر على مخالطة الكلاب»

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح رقم ٦٠٥٣. وأخرجه أيضًا: ابن حبان في صحيحه، رقم ٦٩٨)، والبيهقي في السنن، رقم ٦٣٠٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٣٧٦، رقم ٤١١٠)، قال البوصيري (٤/ ٢١٣): إسناد ضعيف. والدارقطني فى الأفراد كما في أطراف ابن طاهر (٣/ ٩٥، رقم ٢١٣٤)، والطبراني (٦/ ١٥٧، رقم ٥٨٤٠)، والحاكم (٤/ ٣٤١، رقم ٧٨٤٧)، وقال: صحيح الإسناد. قال الذهبي: زكريا بن منظور ضعفوه. وأخرجه أيضًا: البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٣٢٥ رقم ١٠٤٦٥).

https://t.me/rawaigulum

التي هي كلمة التوحيد، فقال:

[شمول الكلمة الطيبة لجميع معاني التوحيد]

(وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقَائِدِ كُلِّهَا قَوْلُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ»، إِذْ مَعْنَى الْأُلُوهِيَّةِ اسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ، فَمَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»: لا مستغنيَ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إلا الله تعالى).

أي معنى هذه العقائد يندرج تحت معنى «لا إله إلا الله». وبيَّن ذلك بتفسير معنى الألوهية غير مركب[1]، وأن معناها استغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقار كل ما سواه إليه. ثم بين معناها مركبًا بقوله: «فمعنى لا إله إلا الله.. إلى آخرها» وهو كلام ظاهر.

(وَأَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوُجُودَ وَالْقِدَمَ وَالْبَقَاءَ، وَمُخَالَفَتَهُ لِلْحَوَادِثِ وَالْقِيَامَ بِنَفْسِهِ وَالتَّنَزُّهَ عَنِ النَّقَائِصِ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وُجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ، إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجًا إِلَى الْمُحْدِثِ أَوِ الْمَحَلِّ أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ).

لما ذَكَرَ أن معنى الألوهية التي انفرد بها مولانا جل وعلا تشتمل على معنيين، **أحدهما**: استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه. **والثاني**: افتقارُ كُلِّ ما سواه إليه جل وعز أخذ يذكر ما يندرج من عقائد الإيمان تحت المعنى الأول، ثم يذكر ما يندرج تحت المعنى الثاني، فذكر أنه يندرج تحت الأول الوجود، وما ذكر معه. وقوله: «ويدخل في ذلك -أي في «تنزهه تعالى عن النقائص»- وجوبُ ما ذكر من الصفات» يعني ولوازمها؛ وهو كونه تعالى سميعًا بصيرًا متكلمًا. ثم بيَّنَ وجهَ استلزام استغنائه جل وعز عن كل ما سواه بقوله «إذ لو تجب له هذه الصفات لكان محتاجًا» أي لو لم تجب له هذه الصفات لم يكن مستغنيًا عن كل ما سواه، لثبوت

(١) قال العلامة الشرقاوي: أي مفردًا على حدته، غير مضموم للذات حالة كونهما مدلوليَ لفظ واحدٍ.

https://t.me/rawaigulum

حاجته لو انتفت واحدة مما ذكر من الصفات.

ثم نوَّعَ الحاجة بأنها تارة تكون إلى المحدِث وهذا استدلال على وجوب الوجود والقدم والبقاء ومخالفته تعالى للحوادث وأحد جزئي تفسير القيام بالنفس وهو الغنى عن المخصِص، وتارة تكون إلى المحل وهذا استدلال على وجوب الجزء الآخر وهو الغنى عن المحل، وتارة تكون إلى من يدفع عنه النقائص وهذا استدلال على وجوب تنزهه تعالى عنها، فهو من «اللف والنشر» المرتب؛ فقد اندرج في استغنائه جل وعز عن كل ما سواه إحدى عشرة صفة من العشرين الواجبة، واحدة «نفسية» وهي الوجود، وأربعة سلبية وهي التي بعدها، وثلاثةٌ «معاني» وهي السمع والبصر والكلام، وثلاثةٌ «معنوية» وهي كونه سميعًا بصيرًا متكلمًا.

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَنَزُّهُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَغْرَاضِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ وَإِلَّا لَزِمَ افْتِقَارُهُ تَعَالَى إِلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ غَرَضُهُ، كَيفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ).

هذا مما يندرج تحت مخالفته تعالى للحوادث الذي استلزمه استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه؛ وهو أنه لا غرض له في فعل من الأفعال ولا حكم من الأحكام الخمسة وهي: الإيجاب والندب والتحريم والكراهة والإباحة. والغرض الذي تنزه الله تعالى عنه عبارة عن وجود باعث يبعثه تعالى على إيجاد فعل من الأفعال أو على حكم من الأحكام الشرعية من مراعاة مصلحة تعود عليه أو على خلقه، وكلا الأمرين محال في حقه تعالى.

أما عودها عليه فإليه أشار بهذا الكلام، وهو أنه لو لم يتنزه الله عن الأغراض في أفعاله وأحكامه لزم افتقاره تعالى إلى ما يُحَصِّلُ غرضَه، فلا يكون مستغنيًا عن كل ما سواه تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. ومعناه: أنه لو كان له غرض في الفعل أو الحكم يعود عليه لزم احتياجه إلى أن يتكمَّل بمخلوق.

(وَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيضًا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيهِ فِعْلُ شَيءٍ مِن الْمُمْكِنَاتِ وَلا تَرْكُهُ، إِذْ لَو وَجَبَ عَلَيهِ تَعَالَى شَيءٌ مِنْهَا عَقْلًا كَالثَّوَابِ مَثَلًا لَكَانَ جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا إِلَى ذَلِكَ الشَّيءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ، إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ، كَيفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَلَا الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ).

https://t.me/rawaigulum

هذا هو القسم الثاني من قسمَي الغرض، وهو الذي يعود على خلقه، وأوضح تنزهه تعالى عن الغرض بقوله «إذ لو وجب عليه شيء منها عقلًا... إلخ»، أي لو لم يتنزه عن الأغراض، بل لو كان يجب تعالى فعل شيء من الممكنات أو تركه لزم احتياجه إلى من يدفع عنه النقص، وهو تلك المصلحة فيتكمل بها، وهو محال في حقه تعالى. وهذا هو القسم الثالث في العقيدة وهو ما يجوز في حقه تعالى.

(وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيهِ جَلَّ وَعَلَا فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْحَيَاةَ، وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ، إِذْ لَو انْتَفَى شَيءٌ مِنْهَا لَمَا أَمْكَنَ أَنْ يُوجَدَ شَيءٌ مِن الْحَوَادِثِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيهِ شَيءٌ، كَيفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ).

هذا شروع منه فيما يندرج تحت القسم الثاني الذي يتضمنه معنى الألوهية، ولا شك أن وجوب افتقار كل ما سواه إليه جل وعز يستلزم قدرته وما ذكر معها؛ إذ لو انتفى شيء منها لم يتأت له إيجاد ولا إعدام كما تقدم، فلا يفتقر إليه شيء. ويجب أن تكون قدرته وإرادته وعلمه عامةَ التعلق بما تتعلق به، وإلا لزم أن لا يفتقر إليه كُلُّ ما سواه، بل بعضه، وهو بعض ما تعلقت به القدرة والإرادة. واندرج هنا من صفات المعاني أربعة: القدرة والإرادة والعلم والحياة، ومن المعنوية أربعة: وهي كونه قادرًا ومريدًا وعالمًا وحيًا، فتلك ثمان.

(وَيُوجَبُ لَهُ أَيضًا الْوِحْدَانِيَّةُ، إِذْ لَو كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأُلُوهِيَّةِ لَمَا افْتَقَرَ إِلَيهِ شَيءٌ، لِلُزُومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ، كَيفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ).

قد تقدم في برهان الوحدانية أن وجود إله ثان يستلزم عجزهما معًا اتفاقًا أو اختلافًا، والعاجز لا يتأتى أن يوجِدَ شيئًا فلا يفتقر إليه شيء. وهذا تمام العشرين صفة التي تجب من الواجبات في حقه تعالى، فقد دخل في استغنائه جل وعز عن كل ما سواه إحدى عشرة صفة من الواجبات في حقه تعالى واستلزم ذلك استحالة أضدادها عليه، فدخل فيه أيضًا مثل عددها من المستحيلات، ودخل فيه الجائز في حقه تعالى، ودخل فيه وجوب افتقار كل ما

https://t.me/rawaigulum

سواه إليه التسعة الباقية مما يجب في حق الله جل وعز، واستلزم ذلك استحالة أضدادها عليه، فقد كمل الواجب والمستحيل والجائز.

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيضًا حُدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ، إِذْ لَو كَانَ شَيءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيءُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى، كَيفَ وَهُوَ الَّذي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهُ كُلُّ مَا سِوَاهُ).

وقد عرفت بالبرهان فيما سبق أن ما ثبت قدمه استحال عدمه، فلو كان شيء من العالم قديمًا لكان واجبَ الوجود، لا يقبلُ العدم، وإذا كان لا يقبل العدم لا سابقًا ولا لاحقًا لم يفتقر إلى المخصِّص، كيف وكلُّ ما سواه مفتقِرٌ إليه كُلَّ الافتقار، فوجب الحدوث لكل ما سواه جل وعز. وقوله «بأسره» بفتح الهمزة معناه: بأجمعه.

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيضًا أَنْ لَا تَأْثِيرَ لِشَيءٍ مِن الْكَائِنَاتِ في أَثَرٍ مَا، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ ذَلِكَ الْأَثَرُ عَن مَولَانَا جَلَّ وَعَزَّ، كَيفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؟! هَذَا إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيئًا مِن الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ، وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ جعلَهَا اللهُ تَعَالَى فِيهِ كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِن الْجَهَلَةِ فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيضًا، لِأَنَهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ مَولَانَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجادِ بَعْضِ الْأَفعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِمَا عَرفْتَ مِن وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ).

لا شك أنه لو خرجَ عن قدرته تعالى ممكنٌ مَا، لَمْ يكن ذلك الممكن مُفتقرًا إليه تعالى غايةَ الافتقار، بل إنما يفتقر إلى من أوجده، كيف وكل ما سواه مُفتقِرٌ إليه تعالى غاية الافتقار؟! وبهذا يبطل مذهب القدرية القائلين بتأثير القدرة الحادثة في الأفعال الاختيارية مباشرة أو تولدًا[1]، ويبطل مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير الأفلاك والعلل، ويبطل مذهب الطبائعيين

(١) قال القطب الدردير في حاشيته على الهدهدي: التولد عندهم هو الفعل لا في محل القدرة بأن يوجب الفعل لفاعله فعلًا آخر، فالفعل الموجِب هو الفعل مباشرة، والفعل الآخر هو التولد، كرمية الحجر وصدمة السيف ونحو ذلك مما ينشأ عن حركة اليد مثلا، فحركة اليد فعل مباشرة، والرمي تولد، مخطوط بجامعة الملك سعود، رقم ٣٧٢٩، لوحة ٣٦.

https://t.me/rawaigulum

القائلين بتأثير الطبائع والأمزجة وغيرهما، ككون الطعام يشبع والماء يروي والنار تحرق ونحو ذلك، وهم في اعتقادهم التأثيرَ لتلك الأمور مختلفون، فمنهم من يعتقد أن «تلك الأشياء تؤثر فيما قارنها» بطبعها فلا خلاف في كفره، ومنهم من يعتقد أنها تؤثر بقوة جعلها الله تعالى فيها، ولو نزعها لم تؤثر. وقد تبع الفيلسوفي على هذا[1] كثيرٌ من عامة المؤمنين، وإليه أشار بقوله: «كما يزعمه كثير من الجهلة»، ولا خلاف في بدعته، وقد اختلف في كفره.

والمؤمن المحقق الإيمان لا يعتقد لها تأثيرًا أصلًا، وما قارنها يصح تخلفه عنها؛ فقد تكون النار ولا يوجد الإحراق كنار إبراهيم، والسكينُ ولا يوجد القطع كقصته مع ولده إسماعيل. فقد تبين لك أن قول من قال تؤثر بطبعها فيما قارنها، يبطُلُ بافتقار كل ما سواه إليه، لأنها لو كانت تؤثر بطبعها فيما قارنها لزم أن يفتقر ذلك المقارن إليها ويستغنى عن الله، وذلك محال، لوجوب افتقار كل ما سواه إليه.

وأما من قال: «إنها تؤثر بقوة جعلها الله فيها» فيبطله قوله «باستغنائه جل وعز عن كل ما سواه»، لأنه لو كان الأمر كما زعم لزم أن يكون الله تعالى لا يقدر على فعل شيء من الممكنات إلا بواسطة، وهي القوة التي تُخلَق في النار ونحوها من الأسباب العادية، فيكون مفتقرًا إليها.

وقوله: «عمومًا» الذي يظهر فيه أن الشيخ لم يتعرض له في الشرح، أي سواء كان مما يقارنه سبب عادي كالشِبَع والرِّي، أو لا يقارنه سبب عادي كخلق السموات والأرض، والذي يظهر أيضًا في قوله «وعلى كل حال» أنه أراد حالة وجوده وحالة عدمه ولا يقال: إن الممكن يستغنى عن المؤثر إذا وجد لأن منشأ احتياجه للمؤثر على المذهب المختار كونه ممكنًا، وهذا الوصف لا ينفك عنه مطلقًا، فهو يحتاج على كل حال، والله أعلم.

(فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوِلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثِةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى المكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَولَانَا جَلَّ وَعَزَّ، وَهِيَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ).

---

(١) أي على القول بالقوة المودعة.

https://t.me/rawaigulum

لا خَفَاء في صدق ما ذكره، وتتبع كلامه بالاستقراء يشهد له، وليس الخبر كالعيان، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا عند شرح قوله «ويوجب له تعالى الوحدانية» فانظره هناك.

(وَأَمَّا قَوْلُنَا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله» فَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ عَلَيهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ وَالْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْيَومِ الْآخِرِ لِأَنَّهُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّهِ).

لا شك أن تصديق سيدنا ومولانا محمد ﷺ في أنه رسول الله بما دلت عليه معجزاته التي لا تحصى يستلزم التصديق بكل ما جاء به، ومن جملة جاء به ما ذكره الشيخ وكذا غيره مما لا ينحصر كإحياء هذه الأبدان بأعيانها، والحوض والشفاعة والصراط والميزان، ونحو ذلك مما هو مسطر في كتب أهل السنة.

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيضًا وُجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيهِم وَإِلَّا لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا أُمَنَاءَ لِمَولَانَا جَلَّ وَعَزَّ الْعَالِمِ بِالخفيَّاتِ، وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ الْمَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا، لِأَنَّهُم أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا الخلقَ بِأَقْوَالِهِم وَأَفْعَالِهِم وَسُكُوتِهِم، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ مَولَانَا جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي اخْتَارَهُم عَلَى جَمِيعِ الخلقِ وَآمَنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ).

لا شك أن إضافة «الرسول» إلى «الله» عز وجل تقتضي أنه جل وعز اختاره للرسالة كما اختار إخوانه المرسلين لذلك، وقد علمت أنَّ عِلمَه محيطٌ بما لا نهاية له، والجهل وما في معناه مستحيل عليه تعالى، فيلزم أن تصديقه تعالى لهم مطابِقٌ لما في علمه تعالى منهم من الصدق والأمانة، فيستحيلُ أن يكونوا في نفس الأمر على خلاف ما عَلِمَ اللهُ تعالى منهم. وقد أمر الله تعالى بالاقتداء بهم عليهم الصلاة والسلام، أي بأقوالهم وأفعالهم، فيلزم أن يكون جميعُها على وَفْق ما يرضاه مولانا جل وعز، وهو المطلوب؛ فلا تقع منهم مخالفة أصلًا.

وقد زاد الشيخ هنا «السكوت»، ومعناه: أن الرسول ﷺ إذا فعل أحد من الناس فعلًا، وعلِمَه وسكت عنه ولم ينكر على الفاعل فيستدل بسكوته على أنه جائز لنا أن نفعله، إن كان من جنس العبادة فمطلوب، وإن كان من جنس العادة فمباح.

https://t.me/rawaigulum

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوازُ الْأَعْراضِ الْبَشَرِيَّةِ عليهم -عَلَيهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ- إِذْ ذاكَ لا يَقْدَحُ فِي رِسالَتِهِم وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِم عِنْدَ الله تَعالَى، بَلْ ذَلِكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا. فَقَدْ بانَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتَي الشَّهادَةِ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقائِدِ الْإِيمانِ فِي حَقِّهِ تَعالَى وَفِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ).

لا شك أن عَجُزَ الكَلِمَة المشرفة إنما أثبت لمولانا وسيدنا محمد ﷺ الرسالة، وفي معناه كما تقدم إثبات الرسالة لإخوانه المرسلين، فلا يمتنع في حقهم عليهم الصلاة والسلام إلا ما يقدح في رتبة الرسالة، ولا خفاء أن تلك الأعراض البشرية من الأمراض ونحوها لا تخل بشيء من مراتب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بل هي مما تزيد فيها باعتبار تعظيم أجرهم من جهة ما يقارنها من طاعة الصبر وغيره. وقوله: «فقد اتضح» إلى آخره، ظاهر وشواهده معه.

وقد صرح الشيخ أيضًا بالصفات الثلاثة الواجبة في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام، ويعلم من الواجبات استحالة أضدادها. والجائز في حق الرسل صرح به أيضًا.

(وَلَعَلَّهَا لاخْتِصارِهَا مَعَ اشْتِمالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْناهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِسْلامِ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمانَ إِلَّا بِهَا).

أي لعل السر الإلهي في اختيار هذه الكلمة المشرفة في قبول الإيمان بها دون غيرها مما يدل على ثبوت الوحدانية له تعالى والرسالة لرسوله ﷺ أنها اشتملت على أمرين عظيمين: اختصار حروفها، والاشتمال على جميع معاني عقائد التوحيد، وذلك من جملة ما خص به رسول الله ﷺ من الكلم الجوامع التي لا تُحصى معانيها، بل هي بحسب ما يفتح الله تعالى لعبده منها، ولا يصعب حفظها لقلة حروفها. ولم يقبل من أحد الإيمان إلا بها، لأنه إذا نطق بها وفَّى بجميع ما اشترط في الإيمان من العقائد بخلاف غيرها.

(فَعَلَى الْعاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا مُسْتَحْضِرًا لما احْتَوَتْ عَلَيهِ مِن عَقائِدِ الإِيمانِ حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْناهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ، فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرارِ وَالْعَجائِبِ إِنْ شاءَ اللهُ تَعالَى مَا لَا يَدْخُلُ

https://t.me/rawaigulum

تَحْتَ حَصْرٍ. وَبِاللهِ التَّوفِيقِ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الموتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَتَي الشَّهَادَةِ عَالِمِينَ بِهَا، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ، وَرَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ أَجْمَعِينَ وَعَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَومِ الدِّينِ وَسَلَامٌ عَلَى المرسَلِينَ، وَالحمدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

فإذا كان قَدْرُ هذه الكلمة المشرفة من أعظم الأمور العظام تعيَّنَ على العاقل الذي يريد الفوز بها لا يكيف من النعيم أن يكثر من ذكر هذه الكلمة المشرفة في كل وقت وعلى كل حال، وأراد بقوله «حتى تمتزج... إلخ» غلبة النطق بها على لسانه؛ فلا يلهج إلا بها، ومعناها على قلبه؛ حتى لا يفتر اللسان عن الذكر ولا القلب عن استحضار معناها.

وقوله «فإنه يرى لها من الأسرار والعجائب إن شاء الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر» أراد بـ«الأسرار» والله أعلم: ما يجلى الله به باطنه من المعارف والأوصاف المحمودة، فمنها:

الاتصاف بالزهد، والمراد به: خلو الباطن من الميل إلى الفاني، وفراغ القلب من الثقة بزائل وإن كانت اليد معمورة بمال حلال فعلى سبيل العارِيَّة المحضة، وتصرفه فيه بالإذن الشرعي تصرف الوكالة الخاصة ينتظر العزل عن ذلك التصرف بالموت وغيره مع كل نفس، وذلك ينفي عن النفس التعلق بما لابد له من زواله.

ومنها: التوكل، وهو ثقة القلب بالوكيل الحق بحيث يسكن عن الاضطراب عند تعذر الأسباب ثقة بمسبب الأسباب، ولا يقدح في توكله تلبُّس ظاهره بالأسباب إذا كان قلبه فارغًا منها يستوي عنده وجودها وعدمها.

ومنها: الحياء، بتعظيم الله عز وجل بدوام ذكره، وامتثال أمره ونهيه بالإمساك عن الشكوى به[1] إلى العجزة والفقراء غيره. ومنها: الغِنَى، وهو هنا غِنَى القلب بسلامه من فتن

(١) قال العلامة الشرقاوي: وقَولُهُ (بِهِ): أي بالله تعالى، و«الباء» زائدة. أو بمعنى «مِنْ» أي (الشَّكْوَى) مِنْهُ تَعَالَى (إِلَى الْعَجَزَة).

https://t.me/rawaigulum

الأسباب؛ فلا يعترض على الأحكام بـ«لو» ولا بـ«لعل»؛ لعلمه بمن صدرت منه عز وجل، المنفرد بالخلق والتدبير الملك الوهاب.

ومنها: الفقر، وهو نفض يد القلب من الدنيا حرصًا وإكثارًا، لقطعه بأن حاجته ليست عند شيء منها، وسكوت اللسان عنها بالكلية مدحًا وذمًا. ومنها: الإيثار على نفسه بما لا يذمه الشرع إلى غير ذلك مما ذكره الشيخ ﷺ في الشرح.

وأراد بـ«العجائب» والله أعلم: الكرامات، أي التي هي الأمور الخارقة للعادة، و«التوفيق»: خلق الطاعة، وقيل خلق قدرة الطاعة في العبد.

والله تعالى بمنه وكرمه يوفقنا ويوفق جميع أصحابنا وإخواننا وأحبابنا بفضله لمقتضى أمره ونهيه بجاه أكرم رسله وأشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.